بحوث قسم علم الاجتماع

تقييم برنامج الرعاية اللاحقة للأحداث في سلطنة عمان من وجهة نظر المراقبين الاجتماعيين

الباحث الرئيسي : أحمد الربعاني أستاذ بجامعة السلطان قابوس سلطنة عمان

الباحث الثاني وطفة الفارسية والباحث الثالث أسماء بني عرابة

- **ملخص الدراسة**

هدفت الدراسة الحالية لتقييم واقع الرعاية اللاحقة المقدمة للأحداث في سلطنة عمان من وجهة نظر مقدميها –المراقبين الاجتماعيين– ولتحقيق هدف الدراسة استخدم المنهج النوعي من خلال إجراء مقابلات شبه مقننة مع ١٨ مراقبا اجتماعيا. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المراقبين الاجتماعيين في سلطنة عمان لديهم إدراك عميق لمفهوم الرعاية الاجتماعية وبالقوانين التي تحدد مهامهم، كما بينت أن برامج الرعاية اللاحقة فاعلة في الحد من عودة الأحداث لارتكاب الجريمة. كما كشفت عن اعتماد المراقبين على التواصل المباشر مع الأحداث عبر الهاتف وقد يلجؤون أحيانا للزيارات للأماكن التي يتردد عليها الأحداث للتحقق من تكيفهم مع المجتمع، كما بينت النتائج أن المراقبين يعتمدون على ١٧ معيارا أساسيا لتطبيق الرعاية اللاحقة إلا أنهم يركزون بشكل أكبر على ستة معايير. وأظهرت النتائج حرص المراقبين على تقديم أشكال من الدعم حسب وضع الحدث وظروفه، وبينت كذلك أن برامج الرعاية اللاحقة تختلف من حدث إلى آخر، في المقابل كشفت النتائج عن عدم وجود فريق عمل للرعاية اللاحقة، ووجود عدد من التحديات التي تواجه المراقبين كالإنماء المهني، والأعباء الكثيرة، واللائحة الحالية، وبطء التحول الرقمي.

الكلمات المفتاحية:

الأحداث، الرعاية اللاحقة، المراقبين الاجتماعيين، سلطنة عمان

Evaluation of the Aftercare Program for Juveniles in the Sultanate of Oman from the Point of View of Social Observers

The current study aimed to assess the reality of the aftercare provided to juveniles in the Sultanate of Oman from

the point of view of social observers. To achieve the goal of the study, a qualitative approach was used by conducting semi-structured interviews with 18 social observers .

The results of the study showed that the Omani social observers have a deep understanding of the concept of aftercare programs and are highly aware of the aftercare program's law. The social observers believe that the aftercare program is effective in reducing juveniles' recurrence of crime. It also showed that the observer depends on direct communication through the phone, visiting juveniles to ensure their integration with society. It also revealed that observers depend on 17 critters in their work but they highly depend on 6 of these criteria. It also found that the observers were highly concerned with providing juveniles with different types of support based on their conditions. It also indicated that the aftercare program differs from one juvenile to another. On the other hand, the results showed several challenges facing the observers such as absence of teamwork, shortage of professional development, work overload, regulations and law, and slow digital transformation

Key words: Juveniles, Aftercare Program, Social Observers, Oman

- **خلفية الدراسة:**

تمثل مرحلة ما قبل الثامنة عشرة تحديا كبيرا لدى الأطفال والمراهقين وأسرهم، وذلك لما تمتاز به من خصائص تؤدي إلى بروز بعض السلوكيات غير المقبولة اجتماعيا وقانونيا التي تشكل خطرا على الفرد والأسرة والمجتمع، وهذه السلوكيات آخذة في التزايد في عصرنا الحاضر بسبب تضافر عدد من العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والأسرية وكذلك الفضاء المفتوح الذي أوجد بيئة خصبة حاضنة للجنوح في كثير من الأحيان. ويشير (Asheed et al, 2020) إلى أن المجتمعات الإنسانية بشكل عام تتشارك في نظرتها لهذه المرحلة العمرية وما ينتج عنها من سلوكيات قد توصف أحيانا بأنها طفولية أو طيش عابر، وتتقبلها إذا لم تتجاوز الأطر والالتزامات الأخلاقية المتوقعة لكن إن تجاوزتها تصبح ردة الفعل صارمة لكبح استمرارها.

ويطلق على الفرد الذي يرتكب فعلا مخالفا للقانون في هذه المرحلة العمرية بالحدث الجانح حيث عرفه (Bartollas, 2003,8) بأنه "الفعل الذي يرتكبه كل قاصر والذي ينتهك به قانون العقوبات المعمول به في منطقة ارتكاب الفعل". وفي سلطنة عمان يعرف الحدث الجانح وفقا للمرسوم السلطاني (٣٠/٢٠٠٨): بأنه "كل من بلغ التاسعة ولم يكمل الثامنة عشرة من العمر وارتكب فعلا يعاقب عليه القانون" (المادة ١ المرسوم السلطاني ٢٠٠٨/٣٠).

ومع تزايد أعداد الأحداث الجانحين تم سن التشريعات والقوانين وإنشاء المؤسسات التي تعنى بتأهيل الأحداث الجانحين لتقديم البرامج التي تستهدف إصلاح سلوكهم من خلال تعزيز معارفهم واتجاهاتهم وقيمهم وإدراكهم للمخاطر ليصبحوا مواطنين صالحين (Walker, Lyon, Aos, & Trupin, 2017)، وتتضمن هذه البرامج حزمة من الأنشطة والبروتكولات والأدلة التنفيذية والتدريبات والمساعدة والسياسيات التي تمكن من تأهيلهم للعودة للمجتمع بصورة ملائمة (Elliott & Fagan, 2017). ولهذا الغرض وجدت مؤسسات رعاية الأحداث في دول العالم تحت مسميات مختلفة لكنها جميعا تستهدف تعديل سلوك الأحداث من خلال سلسلة من البرامج بالتعاون مع الجهات والمؤسسات ذات العلاقة لضمان حصول الأحداث على كافة الرعاية كالتعليم والصحة والترفيه والخدمات الأخرى التي تمكن من إصلاح سلوكهم.

وبالرغم من أهمية مؤسسات رعاية الأحداث في تقديم الرعاية اللازمة في فترة ما بعد ارتكاب الجنحة عند إيداع الحدث بقرار من الجهات ذات الاختصاص إلا أن واحدة من أدوارها الكبرى

تبرز في برامج الرعاية اللاحقة التي تمثل حلقة الوصل بين الجهود المبذولة أثناء وجود الحدث داخل دور الرعاية وحاجة الأحداث لاحقا للاندماج في المجتمع بعد الإفراج عنهم فهذه المرحلة تعتبر من أخطر المراحل في تمكين الأحداث للتكيف مع المجتمع من جديد والعودة إلى الحياة الطبيعية مع ذويهم. وتعد برامج الرعاية اللاحقة وفقا (آل مسعود، ٢٠٢٠) بأنها امتداد لعملية علاج الأحداث الجانحين خارج دور الرعاية الاجتماعية وتهدف للتحقق من انعكاس الجهود التي تمت في الرعاية الاجتماعية على سلوك الجانحين وتعمل على تذليل العقبات سواء على مستوى الأسرة أو الدراسة أو العمل أو المجتمع وكذلك التنسيق مع الجهات الأخرى، وتمتاز هذه البرامج بأنها تشاركية يتحمل مسؤوليتها كلٌ من الفرد والأسرة والدولة لضمان تحقيق الاندماج والتكيف للجانح عبر توفير كافة الاحتياجات والمتطلبات للعودة الطبيعية (حومر، ٢٠١٥).

وعرفت نورهان الرعاية اللاحقة (٢٠٠٩، ١٣٩) بأنها أسلوب تكميلي من أساليب المعاملة التقويمية للحدث يواصل سياسية التأهيل التي بدأت داخل المؤسسة" كما عرفت بأنها: "مجموعة المساعدات والخدمات المادية والنفسية والإرشادات والتوجيهات التي تبذل للأحداث المفرج عنهم بقصد إصلاحهم وإعادة تكيفهم مع المجتمع" (محمد، ٢٠١٤،268). وتتضمن الرعاية اللاحقة وفقا لنورهان (٢٠٠٩، ١٢٨) سلسلة من البرامج التي تمكن الحدث من التكيف من خلال إيجاد تعاون مع المؤسسات والهيئات للمساهمة ذات الصلة في مساعدة الحدث المفرج عنه بعد الخروج من الدار، ثم مساعدته على وضع برنامج متكامل ومعقول لمستقبله بعد إخلاء سبيله وهذه العملية تتم بصورة منظمة بشكل علمي لضمان تحقيق التوازن والسير التدريجي لاندماجه وفق أطر قيمية، كما أنها عملية فنية تبرز من خلال دور الأخصائي أو المراقب وتحمله لمسؤولية الوصول به لبر الأمان، وهي كذلك عملية مؤسسية ترتكز على مجموعة من القوانين والتشريعات التي تنظم عملها (مجدين، ٢٠٠٦، ٨١-٨٤).

وترتكز برامج الرعاية اللاحقة على مبدأ أن المراقبة والإشراف المستمر على الحدث بعد إطلاق سراحه أو خروجه من دار الرعاية سيؤدي إلى انخفاض النشاط الجرمي لديه بشكل يؤدي إلى الحيلولة دون ارتكابه جرم آخر (Caputo, 2004)، كما تساعدهم على التكيف والاندماج مع المجتمع الخارجي بشكل تدريجي (Petersilia, 2004)، وذلك من خلال تذليل الصعوبات التي يواجهونها سواء كانت نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو تعليمية (Abrams

& Snyder, 2010) وقد كشفت نتائج بعض الدراسات المخاطر والتحديات الكثيرة التي يتعرض لها المفرج عنهم عند عودتهم للمجتمع مما يستوجب وجود دعم مستمر لهم للتكيف (4))، ومن ثَم فلا بد من تجويد برامج الرعاية اللاحقة حيث أشارت النتائج إلى أن ضعف مثل هذه البرامج في الغالب ما تؤدي إلى عودة الأحداث إلى ارتكاب جرائم جديدة قد تكون أكثر خطورة عن سابقاتها (Laura et al, 2014)؛ ولتجويد هذه البرامج لا بد من تطوير سياستها وأنظمتها وممارستها لتكون أكثر مهنية وإخلاصا في العمل والإيمان الراسخ لدى المراقبين بدروهم الكبير في دعم الأحداث للتكيف مع المجتمع من أجل حمايتهم وحماية المجتمع (James et al., 2013)

وبالرغم من انتشار هذه البرامج عالميا إلا أن الآراء حول فاعليتها في تحقيق الأهداف المرجوة محل خلاف حسب ما تكشف عنه نتائج بعض الدراسات فبعض الباحثين يرى أن دور هذه البرامج بالصورة الحالية غير فاعل فما يزال عدد من الذين تمت متابعتهم من قبل هذه البرامج يرتكبون الجرائم وبشكل متزايد بعد بلغوهم سن الثامنة عشرة وإن عدد القضايا المنظورة في المحاكم من هذه الفئة في تزايد (Hockenberry & Puzzanchera, 2015; Jalbert, Rhodes, Flygare & Kane, 2010) ، وقد أظهرت نتائج دراسات كلٍّ من (Weaver and Campbell 2015; James, Stams, Asscher, De Roo, and van der Laan,2013; Lipsey,2009) إلى تأثير محدود وغير فاعل لهذه البرامج في الحد من إعادة ارتكاب الجريمة وقد دعت نتائج دارسة (Sherri , 2020) إلى ضرورة مراجعة ممارسات الرعاية اللاحقة من أجل تحسين الخدمة للأحداث المفرج عنهم لا سيما بعد بروز أصوات تنادي بتطوير دور هذه البرامج، كما دعت نتائج دراسة (Laura et al, 2014) إلى الحاجة للتقييم المستمر لهذه البرامج من خلال استطلاع آراء الأحداث المفرج عنهم، والعاملين في برامج الرعاية اللاحقة لتحديد درجة فاعلية الممارسات على أرض الواقع.

ووفقا لما أشارت له نتائج الدراسات السابقة حول ضعف فاعلية برامج الرعاية اللاحقة وما دعت إليه من ضرورة تقييم برامج الرعاية اللاحقة من وجهة نظر العاملين في هذه البرامج، فقد جاءت فكرة هذه الدراسة لتقييم فاعلية برامج الرعاية اللاحقة من وجهة نظر العاملين بها في سلطنة عمان، حيث تعاني سلطنة عمان من مشكلة الأحداث كباقي دول العالم وإن كانت نسبة

الأحداث في السلطنة منخفضة إلا أنها أصبحت تشكل هاجسا مقلقا لدى أفراد المجتمع والمؤسسات المعنية ولأجل تعزيز الاهتمام بها صدر المرسوم السلطاني الخاص بقانون مساءلة الأحداث رقم٣٠/ ٢٠٠٨،والذي تمخض عنه وجود دار إصلاح الأحداث وهي تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية مخصصة لإيواء ورعاية وتقويم وتأهيل الأحداث الجانحين الذي تحكم أو تأمر المحكمة بإيداعهم فيها (قانون مساءلة الأحداث، ٢٠٠٨، ٤). كما تم إنشاء دائرة شؤون الأحداث بالمديرية العامة للرعاية الاجتماعية بموجب القرار الوزاري رقم ٢٠٠٨/١٠٠ وتهدف إلى تأهيل وإعداد الأحداث المعرضين للجنوح والجانحين ورعايتهم وإيجاد السبل الكفيلة للعناية بهم وتأهيلهم وتعليمهم وفق قدراتهم واستعداداتهم. وقد عرف الحدث الجانح وفقا للمرسوم السلطاني (٣٠/٢٠٠٨): بأنه "كل من بلغ التاسعة ولم يكمل الثامنة عشرة من العمر وارتكب فعلًا يعاقب عليه القانون" (المادة ١ المرسوم السلطاني ٢٠٠٨/٣٠). ووفق النشرة الإحصائية الصادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية فقد بلغ عدد قضايا الأحداث المحالة من الادعاء العام في الربع الثالث من العام ٢٠٢١م (٧١) حالة كما بلغت حالات الرعاية اللاحقة في الفترة نفسها (٦) حالات.

- **مشكلة الدراسة:**

كشفت دراسة (Drago & Vertova, 2009) أن معالجة الجريمة أكثر تعقيدا وتكلفة مقارنة بتصحيح سلوك الحدث وقد تصبح محاربة الجريمة أكثر تعقيداً وكلفة إذا لم يتم تداركها منذ البداية، لذلك أظهرت الدراسات السابقة وجود حاجة ماسة لمراجعة وتقويم برامج الرعاية اللاحقة بشكل مستمر إذ كشفت بعض الدراسات السابقة عن ضعف فاعلية برامج الرعاية اللاحقة (Weaver and Campbell 2015; James, Stams, Asscher, De Roo, and van der Laan,2013; Lipsey,2009). وهذه النتائج تشير بشكل واضح إلى أن برامج الرعاية اللاحقة بحاجة إلى مراجعة دورية لتعزيز دورها وهذا ما دعت له نتائج دراسة (Laura et al, 2014)، وهذه الدراسات تكشف لنا الحاجة إلى تقييم برامج الرعاية اللاحقة في سلطنة التي انطلقت قبل عقد ونصف من الزمان وحتى الآن لم يتم تقييمها، لذلك جاءت فكرة هذه الدراسة للوقوف على فاعلية هذه البرامج من خلال تقييم سياسات وأنظمة وآلياتها ودور المراقبين الاجتماعيين وكشف أوجه القوة والقصور فيها والتحديات

التي تواجه تنفيذها وذلك من خلال استقصاء وجهات نظر العاملين في هذه البرامج من مسؤولين ومراقبين اجتماعيين. وتسعى الدراسة الحالية للإجابة عن الأسئلة الآتية:

- السؤال الأول: ما طبيعة برامج الرعاية اللاحقة في سلطنة عمان من وجهة نظر المراقبين الاجتماعيين؟
- السؤال الثاني: ما مدى فاعلية برامج الرعاية اللاحقة في الحد من عودة الأحداث المفرج عنهم لارتكاب الجرائم؟
- السؤال الثالث: ما الجهات التي تساعد الرعاية اللاحقة على تحقيق أهدافها؟
- السؤال الرابع: ما التحديات التي تواجه المراقبين الاجتماعيين في تقديم الرعاية اللاحقة؟
- السؤال الخامس: ما مقترحات المراقبين الاجتماعيين لتطوير الرعاية اللاحقة؟
- **أهداف الدراسة:**

١.تقييم واقع برامج الرعاية اللاحقة من وجهة نظر العاملين عليها.

٢.تقديم مقترحات لتطوير برامج الرعاية اللاحقة في سلطنة عمان.

- **أهمية الدراسة:**

١.رفد صناع القرار بالمعلومات التي تمكنهم من الوقوف على جوانب القوة والضعف في برامج الرعاية اللاحقة بسلطنة عمان.

٢.تسليط الضوء على الدَّور الذي تؤديه برامج الرعاية اللاحقة وضرورة الاهتمام بها من قبل المؤسسات والجهات ذات الصلة.

٣.تطوير برامج الرعاية اللاحقة بما يسهم في الحد من عودة الأحداث المفرج عنهم لارتكاب الجريمة.

٤.إغناء الأدبيات التي تعاني من شح الدراسات التي تعنى بدراسة فاعلية برامج الرعاية اللاحقة للأحداث الجانحين.

- **منهجية الدراسة:**

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي النوعي وذلك لملاءمته لأهداف هذه الدراسة والمتمثلة في جمع المعلومات للإجابة عن أسئلة الدراسة من خلال المقابلات شبه المقننة مع العاملين

في برامج الرعاية اللاحقة بسلطنة عمان.

- **أداة الدراسة: بناؤها، وصدق التحليل:**

استخدمت الدراسة مقابلة شبة مقننة تكونت من (٢٢) سؤالا مفتوحا، وقد تم بناؤها بالاستفادة من بعض الدراسات السابقة (Weaver and Campbell 2015; James, Stams, Asscher, De Roo, and van der Laan,2013; Lipsey,2009).

- **العينة ومجتمع الدراسة:**

تكون مجتمع الدراسة من (٢٠) مراقبا اجتماعيا على مستوى محافظات السلطنة في دار الرعاية اللاحقة تمكن فريق البحث من إجراء المقابلة مع (١٨) مراقبا اجتماعيا حيث تكونت عينة الدراسة من (١٣) مراقبا اجتماعيا من الذكور و(٥) من الإناث يحملون مؤهلات علمية في تخصصات: القانون وعلم الاجتماع والإرشاد النفسي والعلوم السياسية.

- **مصطلحات الدراسة:**

- تقييم (Evaluation): تشخيص واقع البرامج المقدمة للوصول إلى الحكم الذي يوضح مدى تحقيق هذه البرامج الهدف الأساسي منها (شري،٢٠١٨).

ويعرف إجرائيا بأنه "تشخيص واقع برامج الرعاية اللاحقة وتحدياتها في سلطنة عمان من وجهة نظر العاملين في هذه البرامج".

-الحدث (Juvenile): كل ذكر أو أنثى لم يكمل الثامنة عشرة من عمره. (المادة ١ المرسوم السلطاني ٢٠٠٨/٣٠)

-الحدث الجانح (Delinquent Juvenile): كل من بلغ التاسعة ولم يكمل الثامنة عشرة من العمر وارتكب فعلا يعاقب عليه القانون. (المادة ١ المرسوم السلطاني ٢٠٠٨/٣٠)

ويعرف إجرائيا في هذه الدراسة بأنه "كل من ارتكب فعلا يعاقب عليه القانون ممن تتراوح أعمارهم بين التسع سنوات ولم يكملوا ثمانية عشر سنة وخضعوا لبرامج الرعاية اللاحقة".

-الرعاية اللاحقة (After-care)[١]: مصطلح يتضمن معنى استمرار العلاج ومتابعته،

الحفاظ على صحة العميل بعد خروجه من المؤسسة الاجتماعية. وعرفتها القطارنة بأنها خدمات لإعادة الدمج تعد الأطفال المحتجزين لضمان تقديم الإشراف والخدمات المطلوبة التي تهدف إلى تكييف الحدث مع مجتمعه وحماية المجتمع من مشكلات العودة للجنوح ومساعدته على مواجهة المشكلات التي تعترضه بعد الإفراج عنه (الخروصية،٢٠١٨: ٩٥).

ويعرف إجرائيا في هذه الدراسة: بأنه "كافة البرامج التي تقدمها دار الرعاية اللاحقة بسلطنة عمان للأحداث المفرج عنهم وذلك لمساعدتهم على التكيف مع المجتمع وحمايتهم من العودة للجنوح".

- **نتائج الدراسة وتفسيرها:**

السؤال الأول ونصه: ما طبيعة برامج الرعاية اللاحقة في سلطنة عمان من وجهة نظر المراقبين الاجتماعيين؟

سعى هذا السؤال للإجابة عن جملة من النقاط تمثلت في الآتي:

- **مفهوم الرعاية اللاحقة وأدواتها:**

من خلال المقابلة تبين أن عينة الدراسة لديها إدراك واسع بمفهوم الرعاية اللاحقة يغطي النقاط الواردة في تعريف الرعاية اللاحقة في المادة (٢٦) من قانون مساءلة الأحداث الصادرة بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/٣٠، وكذلك تتفق مع ما ذكره كلٌّ من (حومر، ٢٠١٥؛ حجازي، ٢٠١٠؛ آل مسعود، ٢٠٢٠) حول مفهوم الرعاية اللاحقة. حيث ينظر هؤلاء المراقبون لهذه البرامج باعتبارها خدمات متنوعة (اجتماعية وتعليمية واقتصادية تقدم للحدث بعد الإفراج عنه، بالتعاون مع أسرته ومؤسسات حكومية وخاصة بهدف إعادة دمجه في المجتمع عبر تهيئته نفسيا ودعمه اجتماعيا وتذليل الصعوبات والعقبات.

وقد أظهرت النتائج أن برامج الرعاية اللاحقة في السلطنة تعتمد على التواصل المباشر مع الحدث عبر الهاتف وهذا حسب المراقبين يعد أفضل الطرق في ظل عدم تقبل الحدث أو أسرته في بعض الأحيان للزيارات المنزلية، إلا أن المراقبين يلجؤون لطرق أخرى مثل زيارة الحدث في المدرسة والأندية والمساجد والحارة التي يقطن فيها لمعرفة مسار تكيفه مع المجتمع والتحديات التي يواجهها وذلك من خلال مجموعة من الاستمارات وتقارير الزيارات وتقارير المحكمة مع عمل سجل لكل

حدث وهذا يتفق مع إحدى صيغ الرعاية اللاحقة المقدمة، وهذه النتيجة قد تعزى إلى أن معظم المراقبين الاجتماعيين هو خريجو علم اجتماع وقانون، وخضعوا لدورات تدريبية أثناء الخدمة في كيفية تطبيق برامج الرعاية اللاحقة بما يحقق الأهداف المنشودة. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (حجازي،٢٠١٠) حول وجود تشابه في أنظمة الرعاية اللاحقة في دول الخليج وتشمل في متابعة الحدث المتخرج في البيئة الطبيعية من قبل اختصاصي اجتماعي منتدب لهذه الغاية من قبل الدار أو الوزارة حيث يتابعه في اتصالات هاتفية مستمرة ولقاءات دورية. وربما يعزى استخدام الهاتف بشكل واسع لعدة أسباب من بينها سهولة الوصول للحدث ومتابعته أولا بأول وكذلك إعطاء الحدث مساحة واسعة للتحرك بحرية دون قيود عند الاندماج مع المجتمع، فوجود المراقبين الاجتماعيين بشكل مباشر معهم وجها لوجه ربما يكون له تأثيرات سلبية، كما أن التواصل عبر الهاتف يتيح للأحداث المفرج عنهم الحصول على أي مساعدة بسهولة ويسر وفي كل الأوقات.

- **معايير الرعاية اللاحقة:**

أظهرت نتائج المقابلات أن المراقبين الاجتماعيين لديهم وعي تام بالمعايير الأساسية لتطبيق الرعاية اللاحقة حيث ذكروا سبعة عشرا معيارا يعتقدون بأهميتها لضمان نجاح عملية الرعاية اللاحقة، إلا أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يركزون على ستة معايير هي (دمج الحدث مع مجتمعه، وتهيئة البيئة والظروف المناسبة، ومتابعة أسرة الحدث ودعمها مع تقريب وجهات النظر بين الحدث وأسرته، ومدى التعاون بين المراقب الاجتماعي والأسرة، وشمولية برامج الرعاية اللاحقة وتنوعها) كما أظهروا الحرص على عدم عودة الحدث لارتكاب الجنحة ومراعاة قدراته واحتياجاته واستقلاليته، وسرية المعلومات والتهيئة النفسية، وشغل وقت الفراغ. وهذه النتيجة يمكن تفسيرها كما ذكر سابقاً بخضوع المراقبين الاجتماعيين لدورات تدريبية في مجال الرعاية اللاحقة وكذلك لتعرضهم لخبرات ميدانية جعلتهم أكثر قدرة على تحديد المعايير الأكثر أهمية وعملية بالنسبة لتحقيق الأهداف. وهذه النتائج تتفق مع نتائج دراسة (Elliott & Fagan, 2017) التي أشارت إلى أن عمل المراقب يكون ضمن نطاق إجراءات ومعايير محددة تساعده على التصرف بشكل يمكنه ويمكن الحدث المفرج عنه من تهيئة ومعالجة كافة العقبات التي تحول دون تحقيق أهداف البرنامج.

- **دور المراقب الاجتماعي:**

أظهرت النتائج أن المراقبين الاجتماعيين حريصون على توظيف الممارسات التي تساعد على تحقيق أهداف البرنامج تمثلت هذه الممارسات في متابعة الأوضاع الأسرية للحدث قبل الإفراج عنه، وإيجاد بيئة بديلة للحدث في حال رفض أسرته أو عدم أهليتها لاستقباله والسعي لإعادة الحدث إلى مقاعد الدراسة وإيجاد فرص تدريبية في معاهد مهنية مقرونة بالتشغيل وإعانة الحدث على تأسيس مشروعه الخاص والسعي لتوفير فرصة عمل للحدث وإلحاق الحدث بالأندية الرياضية والفرق التطوعية لشغل وقت الفراغ وربط الحدث بالمسجد وحلقات العلم بالإضافة إلى مخاطبة المؤسسات الحكومية والخاصة لاستقبال الحدث (للتدريب أو العمل) وتقديم الجلسات الإرشادية النفسية والاجتماعية التي يحتاجها الحدث، وهذه النتائج تكشف مدى إدراك هؤلاء المراقبين بالإجراءات الصحيحة لضمان نجاح هذا البرنامج كما تبين اكتسابهم للخبرات التي مكنتهم من فهم طبيعة كل حالة والآلية المناسبة للتعامل معها، بالإضافة إلى شعورهم بالمسؤولية الوطنية تجاه هؤلاء الأحداث، فكما هو معلوم أن عملية التواصل مع الجهات والمؤسسات المختلفة من أجل إيجاد فرص تدريب مقرونة بالتوظيف ليس بالأمر السهل إلا أنهم أظهروا حرصهم على دعم هذه الفئة رغم العقبات. كما قد تعزى هذه النتائج كذلك إلى الإلمام الواضح للمراقبين بأدوارهم وحرصهم على تنفيذها لضمان نجاح البرنامج. وهذه النتائج تتفق مع نتائج دراسة (Caputo, 2004; Dierkhising, Herz, Hirsch, & Abbott, 2019) التي أشارت إلى أن دور الرعاية اللاحقة هي دعم تكيف الحدث مع المجتمع والعمل على تجنيبه ارتكاب الجريمة من جديد.

- **الدعم المقدم للأحداث الجانحين:**

كشفت النتائج عن توفير عدة أشكال من الدعم للأحداث المفرج عنهم تتنوع حسب طبيعة وضع الحدث وظروف إعادة دمجه في المجتمع إلا أن أبرز أنواع الدعم تلك المرتبطة بالجانب النفسي والمعنوي وذلك بسبب ما يواجه الحدث من ضغوط نفسية نتيجة للصورة السلبية التي تشكلت عنه من الأسرة ودائرة معارفه وكذلك إحساسه الذاتي بصعوبة تقبل المجتمع له، ونظرته له وتخوفه من أن ينعته المجتمع دائما بفعله. وقد أشار المراقبون بأن الدعم النفسي يتفاوت بين حدث وآخر فقد يقتصر فقط على الإرشادات والاستشارات والتهيئة النفسية للحدث للخروج وقد

يتطلب الأمر عرض الحدث على اختصاصي نفسي أو طبيب نفسي سواء من وزارة التنمية الاجتماعية أو من مستشفى المسرة المعني بالأمراض النفسية، أو من المختصين من جامعة السلطان قابوس؛ وذلك لضمان حصول الأحداث على توجيه ورعاية خاصة من المختصين القادرين على تشخيص حالتهم بشكل أكثر قدرة ودقة، وتقديم التوجيهات والإرشادات والبرامج التي تساعدهم على العودة بشكل أكثر يسرا. وهذا النمط من الدعم النفسي من قبل المختصين يعد ضروريا في بعض الحالات وذلك بسبب مستوى الوضع النفسي للحدث، وطبيعة مشكلته، أو ربما لوجود مشكلات اضطرابات نفسية منذ الطفولة وهذه الجوانب تحتاج تدخل اختصاصيين لديهم مهارات التشخيص والتوجيه بشكل أفضل من المراقبين.

كما أبرزت النتائج وجود دعم آخر تمثل في الدعم الاجتماعي المتمثل في مساعدة الحدث على تجاوز العقبات عند انخراطه من جديد في المجتمع ويتم من خلال الاستشارات والتوجيهات واختيار البيئة المناسبة التي تساعد الحدث على الاندماج التدريجي لتعزيز قدراتهم وقدرات من حولهم على مساندته للعودة للوضع الطبيعي؛ إذ لا بد من وجود مساندة مجتمعية تبدأ من الأسرة والأقارب والأصدقاء؛ وهنا يبرز دور المراقبين الاجتماعيين في حشد هؤلاء ليكونوا عونا للحدث على التكيف من ناحية وحمايته من حدوث انتكاسة أو نكوص من ناحية أخرى. وهناك نوع آخر من الدعم يسهم فيه برنامج الرعاية اللاحقة يتمثل في الدعم التعليمي المتمثل في إعادة الحدث إلى مقاعد الدراسة أو البحث له عن فرصة تدريب وتأهيل مقرون بالعمل من أجل تمكينه من بناء ذاته وهذا النوع من الدعم يسهم في تعزيز ثقة الحدث بنفسه، ويساعده على رسم طريقه من جديد بشكل مختلف عن السابق. كما أن توفير مثل هذه النوع من الدعم يبين حرص القائمين على برنامج الرعاية اللاحقة على تحقيق خدمات متكاملة وشاملة تتفادى إلى حد كبير العوامل التي قد تعيد الحدث لارتكاب الجريمة أو الانزلاق في حالة من العزلة التامة عن المجتمع. غير أن هذه النتيجة لا تتفق مع ما ذكرته دراسة (الخروصية، ٢٠١٨، ١٤٩) في أن الأحداث المنتسبين لدار الإصلاح يرون أنهم لا يحصلون على كل ما يحتاجونه لاستكمال تعليمهم، حيث أشارت إلى ضرورة صياغة قوانين وقرارات جديدة تضمن استكمال الأحداث تعليمهم؛ لكونه يسهم في خفض معدلات الجريمة، والتخطيط لمستقبل الحدث وتوسيع مداركهم. وأبرزت النتائج دعمًا آخر يقدمه المراقبون الاجتماعيون يتمثل في الدعم المالي حيث ذكروا بأنهم يسعون بالتعاون مع بعض

المؤسسات والجهات الخيرية لتوفير الدعم المالي لهؤلاء الأحداث وذلك بسبب غياب المخصصات المالية لهذا الجانب ضمن البرنامج. وهذا التوجه يبين إدراك هؤلاء المراقبين لخطورة الجانب المالي في حياة الحدث وأهمية العمل على إيجاد معالجات له لحماية الحدث من ارتكاب جريمة سرقة بسبب الحاجة للمال. وهذه النتيجة تتفق مع ما أشارت له الإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية حيث كانت جريمة السرقة هي الأكثر تكرارا من بين بقية الجرائم التي يرتكبها الأحداث بحسب ما جاء في التقارير الربع السنوية للعام ٢٠٢١م (وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠٢١)، وهذا يؤكد تأثير الجانب المالي في ارتكاب الأحداث للجريمة وعودتهم لارتكابها بعد خروجهم من دار الإصلاح. وهذه النتائج تتفق مع نتائج دراسات كلٍّ من (Petersilia, 2004; Abrams & Snyder, 2010) حول دور المراقبين في تذليل الصعوبات للحدث للحد من تأثيرها السلبي عليه.

- **تصميم برامج الرعاية اللاحقة:**

أظهرت نتائج المقابلات أن تصميم برنامج الرعاية اللاحقة لكل حدث يختلف من حدث إلى آخر وفقا لظروف وجريمة الحدث ووضعه الأسري، ومستواه التعليمي؛ لذلك يتم تصميم برنامج خاص لكل حدث باعتباره حالة خاصة بحيث يصمم البرنامج وفق ظروف وإمكانات ومواهب الحدث وطبيعة المجتمع الذي يسكن فيه من حيث عاداته وتقاليده، كما يراعي بشكل كبير نوع الحدث إذ تختلف برامج الذكور عن الإناث. وهذه النتائج تتوافق مع دراسة (الخروصية، ٢٠١٨) التي أشارت إلى أن عدم رضا الأحداث عن البرنامج اليومي المقدم لهم في دار الإصلاح يعزى لاختلاف احتياجاتهم في التأهيل وهذا يتماشى مع أهمية تصميم برامج الرعاية اللاحقة وفقا لظروف الحدث كذلك لضمان أن يكون البرنامج أكثر قدرة وفاعلية على إحداث التغير في سلوك الحدث وتكيفه.

- **فريق الرعاية اللاحقة:**

اتفقت عينة الدراسة على عدم وجود فريق عمل مكون من تخصصات مختلفة لتقديم برنامج الرعاية اللاحقة للحدث، وبذلك تصبح كل متطلبات الرعاية اللاحقة هي من مهام ومسؤوليات المراقب الاجتماعي بالدرجة الأولى. الأمر الذي يعتبره بعض المراقبين الاجتماعيين (فوق طاقتهم واستيعابهم) نظرا لارتباطهم بأعمال أخرى، وزيادة عدد حالات الأحداث. والعنصر الأهم الذي

أشارت له غالبية العينة هو الحاجة لتخصصات أخرى داعمة لمشوار الرعاية اللاحقة المقدمة للحدث، فعلى سبيل المثال: قد تستدعي بعض الحالات أن تعرض على اختصاصي نفسي أو طبيب نفسي، وفي ظل عدم وجود فريق عمل يضم تلك التخصصات يلجأ المراقب لطلب الدعم والمساندة على سبيل الاجتهاد الفردي؛ لأنها ليست متاحة دائما كما وصفها المشاركون في هذه الدراسة. وكل تلك الاجتهادات لا تخلو من الإجراءات الإدارية التي تأخذ وقتا طويلا في كثير من الأحيان مما يتسبب في تأخر حل مشكلة الحدث. كما تكررت ملاحظة عدد من المراقبين الاجتماعيين من أن محافظة مسقط تتفرد بوجود فريق عمل مكون من اختصاصي نفسي واجتماعي إلى جانب المراقب الاجتماعي، وبالعودة إلى إجابات المراقبين الاجتماعيين الذين يمثلون محافظة مسقط يتضح أن هذا الأمر كان صحيحا حتى عام ٢٠١٥م، ولكن بعد ذلك حصلت تنقلات للموظفين لم يتم سد مكانها، ولعل ما يشير إليه المراقبون الاجتماعيون عمَّا تحظى به الرعاية اللاحقة في مسقط يعود للتبعية الإدارية ووجود المراقبين الاجتماعيين في دائرة شؤون الأحداث. ووفقا للمراقبين الاجتماعيين فإن هذا الأمر يحتاج إلى إعادة نظر؛ وذلك بسبب صعوبة عمل برنامج يتصف بالدقة والشمولية لكل حالة وذلك لافتقار المراقب الاجتماعي للخبرات الكافية، ووجود جوانب تحتاج إلى وجود متخصصين يساعدون المراقب في إعداد البرنامج ، فضلا عن عدم وجود شروط وقواعد واضحة للرعاية اللاحقة وتوصيفها توصيفا دقيقا، كما أن تصميم البرنامج يتطلب توفير وتحليل البيانات المختلفة عن الحدث وهذا العمل يحتاج وقتا وجهدا كبيرا لا يمكن للمراقب القيام به في ظل كثرة الأعمال المسندة إليه كحضور جلسات المحكمة ومتابعة أعداد كبيرة من الأحداث في بعض المحافظات.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (حجازي،٢٠١٠) التي تؤكد أن رعاية الأحداث بشكل عام هي عمل فريق يتدخل فيه عدد من المرجعيات والاختصاصات بشكل متتابع أو متزامن مثل: شرطة الأحداث، والمحققون وقضاة الأحداث، والاختصاصيون الاجتماعيون والنفسيون، والمراقبون الاجتماعيون، والمدربون المهنيون.

- **مدة الرعاية اللاحقة المقدمة للحدث:**

كشفت النتائج عن عدم وجود مدة قانونية محددة لتقديم الرعاية اللاحقة للحدث، وأشارت عينة الدراسة إلى تفاوت هذه المدة من حدث إلى آخر حسب ظروف الحدث واستجابته لمتطلباته

وإرشادات وتوجيهات المراقب الاجتماعي فقد تكون قصيرة لا تتجاوز أسبوعا واحد وقد تمتد إلى شهر أو ربما سنة وقد تتجاوز ذلك إلى بعد بلوغ الحدث سن الثامنة عشرة إذا ما رغب الحدث في ذلك، وحينما يظهر المراقبون استعدادهم لمواصلة الرعاية طالما أنها تصب في مصلحة الحدث إلا أن بعض الأحداث يرفضون المتابعة وتدخل المراقبين الاجتماعيين بعد بلوغهم سن الثامنة عشرة، وهذه النتائج يمكن تفسيرها بأن المراقبين الاجتماعيين حريصون على الوصول بالأحداث إلى التكيف التام مع المجتمع بما يؤهلهم ليعيشوا حياة طبيعية يسهمون فيها في بناء أنفسهم ووطنهم.

السؤال الثاني: ما مدى فاعلية برامج الرعاية اللاحقة في الحد من عودة الأحداث المفرج عنهم لارتكاب الجرائم؟

أظهر (٦١٪) من أفراد العينة أن برنامج الرعاية اللاحقة الحالي فعال في تحقيق دمج الأحداث في المجتمع من خلال تهيئة البيئة المناسبة سواء مع الأسرة أو الأصدقاء، وصولا لمجتمع القرية التي ينتمي إليها، وكذلك من خلال إشراك الحدث في المناسبات الاجتماعية وعدم إقصائه والتأكيد على أن الحدث لن يخرج من دار الإصلاح بشخصية مثالية ولكنه قابل للتغيير من خلال إثبات حسن سلوكه وتصرفاته مع المحيط. بالإضافة إلى جهود إلحاق الحدث بالأندية الرياضية، والفرق التطوعية والمسجد وحلقات التعليم التي من شأنها كلها أن تسهم في دمجه مع مجتمعه. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج بعض الدراسات السابقة التي أشارت إلى أن البرامج المقدمة لتأهيل الأحداث بشكل عام تساعد على تحسين وتغيير سلوك الحدث (الخروصية، ٢٠١٨) وتختلف مع نتائج بعض الدراسات السابقة التي أشارت إلى عدم فاعلية هذه البرامج أو عدم رضا المستفيدين منها كما في دراسة (شري، ٢٠١٨) أو محدودية تأثير هذه البرامج (Weaver and Campbell 2015; James, Stams, Asscher, De Roo, and van der Laan,2013; Lipsey,2009).

كما كشفت النتائج أن (٣٣٪) من عينة الدراسة يعتقدون بأن هناك عوامل رئيسة تسهم في تعزيز تكيف الحدث مع المجتمع، يأتي في مقدمة هذه العوامل تقبل الحدث لتلك البرامج وتعاون أسرته، فكلما كان الحدث متقبلا لتلك البرامج ولديه رغبة في التغيير وكذلك بيئته المحيطة كان نجاح التكيف مؤكداً. وهذه النتائج تدعمها بعض الأدبيات التي تؤكد أهمية الرعاية اللاحقة في تعزيز القدرة على الاندماج الاجتماعي والاستقلالية، فهناك دوما فارقٌ بين الحياة داخل المؤسسة

الداخلية المضبوطة وبين حياة المجتمع بما فيها من انفتاح ومفاجآت وتحديات تتطلب المواجهة والقدرة على إثبات الذات وتحمل الضغوطات وما لها من أهمية حيوية تتمثل في التحصين ضد الميل الكامن الذي قد يراود الحدث للعودة للجنوح. (حجازي،٢٠١٠).

السؤال الثالث: ما الجهات التي تساعد برامج الرعاية اللاحقة على تحقيق أهدافها؟

توصلت الدراسة إلى أن أهم الجهات هي أسرة الحدث باعتبارها المنطلق الرئيس لنجاح برنامج الرعاية اللاحقة، فهي أول من يستقبل الحدث بعد خروجه؛ لذلك يتم تهيئة الأسرة بشكل سابق من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وتوجيهها إلى الجوانب التي ينبغي لها مراعاتها لدعم تكيف الحدث مع الواقع. وكذلك تكمن أهمية تهيئة الأسر لاستقبال الحدث وتعاونهم معه في مساعدته على تجاوز الضغوط النفسية والاجتماعية التي قد تواجهه، بالإضافة إلى دورها في توفير بيئة أكثر أمانا للحدث وتوفر له المراقبة المستمرة التي تحول دون انخراطه مع أصدقاء السوء كما بينت الدراسة أن هناك جهات أخرى تدعم برامج الرعاية اللاحقة بشكل كبير كوزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، والشرطة، والادعاء العام، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة العمل، كما تسهم الأندية والجمعيات الخيرية في هذا الجانب وهذه النتائج تبين أن برامج الرعاية اللاحقة في السلطنة تعمل ضمن مظلة متكاملة جميعها تسهم في دعم تكيف الحدث مع المجتمع.

السؤال الرابع: ما التحديات التي تواجه المراقبين الاجتماعيين في برامج الرعاية اللاحقة؟

كشفت الدراسة عن جملة من التحديات التي تواجه المراقبين الاجتماعيين تمثلت في الإنماء المهني التخصصي، والأعباء الكثيرة وقلة عدد المراقبين، ففي مجال الإنماء كشفت النتائج عن توفر برامج الإنماء المهني العامة للمراقبين وهذا مؤشر إيجابي أسهم في تحقيق نموهم المهني كما أتيحت لبعضهم فرصة الاطلاع على تجارب دولية كتجربة إيرلندا، وهذه النتائج تتوافق مع الدراسات السابقة التي أشارت إلى أهمية وجود تدريب نوعي للاختصاصيين العاملين مع الحدث في البيئة الطبيعية وداخل المؤسسات وخلال الرعاية اللاحقة وهو ما يشكل النقلة النوعية في الرعاية المقدمة (حجازي،٢٠١٠) إلا أنه في المقابل أظهرت النتائج حاجة المراقبين الاجتماعيين إلى دورات تخصصية وليست عامة وذلك لتمكينهم من التعامل مع كافة المعطيات الخاصة بالأحداث فالدورات العامة لا تخدمهم بشكل كبير.

وهناك تحديات تتعلق بطبيعة برنامج الرعاية اللاحقة تتمثل في أن اللائحة الحالية تحتاج لتطوير لا سيما فيما يتعلق بآليات إدارة برنامج الرعاية اللاحقة سواء ما يتعلق بعدم إلزامية تعاون الأسرة مع المراقب الاجتماعي وكذلك عدم إلزامية الحدث للخضوع لبرنامج الرعاية اللاحقة وهذا ما قد يؤثر سلبا على نجاح البرنامج أو ربما تطبيقه، كما يواجه المراقب الاجتماعي تحديا آخر يتمثل في الحاجة إلى الموافقات الرسمية لتقديم المساعدات للحدث أي كان نوعها، وهذه الموافقات تستغرق وقتا طويلا مما يفقد جدواها.

أجمع المراقبون بأن هناك قصورا في البرامج التدريبية للرعاية اللاحقة وهناك دورات عامة ولكن بعض المراقبين كان قد حظي بمشاهدة تجارب دولية مثل تجربة إيرلندا. فيما اتفق جميع المراقبين الاجتماعيين بأن الدورات التي قاموا بالمشاركة فيها تتعلق بالجوانب العامة للأحداث، وهذا يتوافق مع ما أشارت له الدراسات السابقة حول ضرورة حصول المراقبين الاجتماعيين على دورات تخصصية.

وتمثل التحدي الثاني في التحول الرقمي لأرشفة معلومات الأحداث فما يزال اعتماد بعض المحافظات على الأرشيف الورقي، وأما بالنسبة للأرشفة الإلكترونية، فقد بدأ بعض المراقبين استخدامها منذ عام ٢٠٠٩ وبعضهم في عام ٢٠١٤ وآخرون بدأوا في عام ٢٠٢٠، وهذا النظام قائم على حفظ الملفات في أجهزة الحاسب الآلي إلى جانب الملفات الورقية الخاصة بالأحداث و لكنه ليس فعالا لأن الملفات تحفظ على شكل ملف وورد (Word)وليس ضمن منصة أو بوابة إلكترونية يتم فيها تخزين بيانات الحدث مما يمكن الوصول إليها من المعنين بكل سهولة من خلال بيانات مرتبطة بالجهات المعنية. أما التحديات الأخرى فتمثلت في إسناد أدوار وأعمال إدارية لا تمت للرعاية اللاحقة بأي صلة، و قلة الكوادر الوظيفية فوجود مراقب اجتماعي في كل محافظة أو اثنين لا يغطي بعض الفترات وبالتحديد في محافظات مسقط والباطنة.

كذلك أظهرت النتائج تحديا آخر وهو اعتماد برامج الرعاية اللاحقة على الجهود والاجتهادات الفردية للمراقبين الاجتماعيين وذلك بسبب محدودية الجزئية التي تفصل الرعاية اللاحقة في قانون مساءلة الأحداث؛ إذ أنه لا يغطي كافة الجوانب لا سيما المتعلقة بالرعاية اللاحقة مما يستدعي اجتهاد المراقب بنفسه للبحث عن حلول من أجل مواصلة تحقيق أهداف البرنامج، وهذا التحدي نظر له بعض المراقبين بإيجابية حيث إنه يعطي مرونة للمراقب الاجتماعي

في مواصلة العمل حتى في الظروف التي تمتنع فيها أسرة الحدث عن التعاون، لكنه في المقابل لا يمنح المراقب الغطاء القانوني أحيانا كما أنه يجعل العمل لا يتصف بمنهجية واضحة ضمن إطار عام للجميع بل يصبح اجتهادات تختلف من مراقب إلى آخر ومن محافظة إلى أخرى.

السؤال الخامس ما مقترحات المراقب الاجتماعي لتطوير الرعاية اللاحقة؟

ذكر المراقبون الاجتماعيون عددًا من المقترحات لتطوير برامج الرعاية اللاحقة وفق خبراتهم ومعارفهم، تنوعت بين تلك المتعلقة بالحدث والأسرة والمراقب ووزارة التنمية الاجتماعية. فيما يخص الحدث الجانح، لا بد من حث الجهود على إيجاد فرص عمل وتدريب في القطاع العام أو الخاص أو تدريبه في المجال العسكري لتعليمه الانضباط أو وجود كليات أو معاهد مهنية متخصصة تناسب مهارات الحدث وميوله ولا تمانع من استقباله نظرا لكونه حدثا جانحا، وتوفير علاوة شهرية للحدث لفترة مؤقتة لا سيما إن كان من أسرة ذات مستوى معيشي منخفض، ليتمكن من توفير احتياجات أساسية له مثل الهاتف نظرا لصعوبات التواصل مع أهله لاحقا.

وفي ما يتعلق بالمراقب الاجتماعي، فتكمن أهم المقترحات في توفير الدورات التخصصية التي تمكنهم من تصميم وتنفيذ برامج الرعاية اللاحقة بشكل أكثر احترافية، مع ضرورة توفير كوادر وظيفية مساندة للمراقب الاجتماعي كل حسب تخصصه مثل تخصصات: علم النفس والخدمة الاجتماعية وغيرها، بالإضافة إلى ذلك لا بد من توسيع دائرة صلاحيات المراقب الاجتماعي مما هي عليه الآن، مثل إعطائه صلاحية المخاطبة مباشرة في الأمور الخاصة بشؤون الأحداث دون الإجراءات البيروقراطية التي تتسبب في تعطل الخدمة المقدمة لا سيما في المحافظات، و ضرورة إشراكه في عملية اتخاذ القرارات والبرامج التي يحتاجها الحدث واعتماد آراءهم الفنية حول حالات الأحداث باعتبار احتكاكهم المباشر بهم وأسرهم، ولا يقتصر ذلك على العاملين في دائرة شؤون الأحداث في محافظة مسقط أو المناصب الإشرافية كمنصب المدير ورؤساء الأقسام.

أما فيما يخص وزارة التنمية الاجتماعية فقد أشار المراقبون الاجتماعيون إلى أهمية أن يكون هناك اتفاقيات واضحة مع المؤسسات ذات الصلة برعاية الأحداث سواء كانت حكومية أو خاصة أو من المجتمع المدني، وتطوير قانون الأحداث لا سيما الجزئيات الخاصة بمادة الرعاية اللاحقة، وتطوير البرامج الإلكترونية في تقديم الرعاية اللاحقة لسرعتها في إنجاز العمل بسهولة، و مراعاة توفير عدد من المراقبين الاجتماعيين بما يتماشى مع التركيبة والكثافة السكانية في المحافظات

وعدد الأحداث في كل محافظة، وكذلك إيجاد صندوق خاص يرعى مصالح الأحداث واحتياجاتهم لتقديم الدعم المادي، ووجود ربط إداري مباشر بين المراقب الاجتماعي في المحافظات مع دائرة الأحداث في مسقط، وإيجاد مراكز إرشادية علاجية متخصصة للأحداث، ولجنة شاملة ومتكاملة التخصصات تدرس حالة الحدث، وأن يتم إدراج موضوع الأحداث ضمن اختصاصات لجنة حماية الطفل من الإساءة؛ لأن الحدث قد يكون طفلا تعرض للإساءة، والعمل على أن لا تتم محاكمة الحدث في المحاكم العامة وإن كانت جلسته سرية، نظرا لتبعات هذا الأمر عليه نفسيا وأخيرا إلزام أولياء أمور الأحداث بتحمل مسؤولياتهم والتعاون مع المراقب الاجتماعي لاستكمال الرعاية اللاحقة بالصورة التي تحقق الفائدة للحدث وأسرته. وهذه النتائج تدعم ما أشارت إليه بعض الدراسات حول الحاجة إلى تطوير وتجويد برامج الرعاية اللاحقة (James et al., 2013Laura et al, 201;)، كما تدعم كذلك نتائج دراسة (Laura et al, 2014) حول حاجة هذه البرامج إلى تقييم مستمر لضمان استدامة جودتها من خلال تطوير برامجها وفقا للمستجدات.

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة تقترح الدراسة ما يأتي:

- العمل على تطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بالرعاية اللاحقة لتكون أكثر ملائمة للمستجدات وكذلك مواكبة لتوجهات رؤية عمان ٢٠٤٠م.
- توفير الخبراء والمختصين في برامج الرعاية اللاحقة؛ لتعزيز قدرة البرنامج على توفير كافة أشكال الدعم للحدث المفرج عنه.
- توفير الاعتمادات المالية التي تساعد المراقبين على تقديم الدعم المالي للحدث المفرج عنهم حسب طبيعة ظروفه وظروف أسرته الاقتصادية.
- تعيين مزيد من المراقبين الاجتماعيين نتيجة للأعباء الكبيرة الملقاة على عاتق المراقبين الاجتماعيين الحاليين.
- العمل على تبسيط الإجراءات الخاصة بعمل المراقبين الاجتماعيين ومنحهم مزيدا من الصلاحيات التي تمكنهم من إنجاز أعمالهم بمرونة وسرعة ودقة عالية.

- إيجاد اتفاقيات شراكة ملزمة لكافة الأطراف ذات الصلة بموضوع الأحداث وذلك لضمان تحقيق الشراكة والتكامل المؤسسي والمجتمعي في موضوع الدعم المالي، والتدريب والتوظيف، والإرشادي.

- تطوير الأنظمة الإلكترونية لرعاية الأحداث من خلال إنشاء منصة أو قاعدة بيانات لكافة المعلومات المتعلقة بالأحداث منذ ارتكابه للحدث وحتى بلوغه سن الثامنة عشرة حتى يمكن تتبع أوضاع الأحداث المفرج عنهم، ودعمهم وتمكين دوائر صنع القرار من تطوير الآليات والبرامج والقوانين والإجراءات التي تعزز من برامج الرعاية اللاحقة.

- التركيز على تطوير نظام فرق العمل عوضاً عن نظام العمل الفردي الذي يقوم به المراقب الاجتماعي لضمان كفاءة وجودة الخدمات التي تقدم للأحداث المفرج عنهم.

المراجع:

- آل مسعود، علي (٢٠٢٠) الرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠ : دراسة تحليلية ، **مجلة كلية التربية** ، ٣٦(١٠)، ٢٦٩-٢٨٧
- حجازي، مصطفى (٢٠١٠).الأحداث الجانحون ومشكلاتهم ومتطلبات التحديث والتطوير في دول مجلس التعاون.**سلسلة الدراسات الاجتماعية**. العدد ٥٧.أغسطس ٢٠١٠م.المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- حومر، سمية (٢٠١٥) الرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين : منظور نظري، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٤٢، ١٩٧-٢١٥
- الخروصية، أميمة.(٢٠١٨).**دور دائرة شؤون الأحداث في تأهيل الأحداث الجانحين بالمجتمع العماني** :دراسة تقيمية لداري الإصلاح والتوجيه.رسالة ماجستير غير منشورة.جامعة السلطان قابوس.
- شري، مناحي بن خنثل.(٢٠١٨).تقييم البرامج التأهيلية من وجهة نظر نزلاء سجن الملز: دراسة ميدانية. **المجلة العربية للدراسات الأمنية**. ٣٣.(٧٢)٣٦ -٧٦ . الرياض.
- مجدين، سيد (٢٠٠٦) **حقوق الانسان والرعاية اللاحقة واثرها في البيئة الاجتماعية**. القاهرة: الوكالة العربية للصحافة والنشر والاعلان
- المرسوم السلطاني ٢٠٠٨/٣٠. مسترجع من https://qanoon.om/p/2008/rd2008030/.تاريخ الاسترجاع ٢٠٢٢/٣/٦م.

- نورهان، منير (٢٠٠٩) **طريقة الخدمة الاجتماعية في الدفاع الاجتماعي**. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث
- هامل، سمير، (٢٠١٢) **التصورات الاجتماعية للسجين لدى مسؤولي المؤسسة المتعاقدة على وزارة العدل واثرها في إعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين**، رسالة ماجتسير، بانتة أمة الحاج لخضر
- وزارة التنمية الاجتماعية (٢٠٢١). **تقرير الربع الأول،الثاني،الثالث للعام ٢٠٢١م**.نسخة إلكترونية من وقع الوزارة تم استرجاعه في ٢٠٢٢/٣/٦م.

المراجع الأجنبية

- Abrams, Laura S., and Susan M. Snyder.(2010). "Youth Offender Reentry: Conceptual Models for Intervention and Directions for Future Inquiry." **Children and Youth Services Review** 32:787–95
- Bartollas, C. (2003) **Juvenile Delinquency**.6th ed. NY: Allyn & Bacon.
- Caputo, G. A. (2004). **Intermediate sanctions in corrections**. Denton: University of North Texas Press.
- Dierkhising, C. B., Herz, D., Hirsch, R. A., & Abbott, S. (2019). System backgrounds, psychosocial characteristics, and service access among dually involved youth: A Los Angeles case study. **Youth Violence and Juvenile Justice**, 17(3), 309–329
- Drago F., Galbiati R. and Vertova P. (2009) The Deterrent Effects of Prison: Evidence From a Natural Experiment. **Journal of Political Economy**, 117: 2, 257-280
- Elliott, D. S., & Fagan, A. (2017). The prevention of crime. New York: Wiley-Blackwell
- Haight, W. L., Bidwell, L. N., Marshall, J. M., & Khatiwoda, P. (2014). Implementing the Crossover Youth Practice Model in diverse contexts: Child welfare and juvenile justice professionals' experiences of

multisystem collaborations. **Children and Youth Services Review**, 39, 91–100. https://doi.org/10.1016/j.childyouth .2014.02.001

- Hockenberry, S., & Puzzanchera, C. (2014). **Delinquency cases in juvenile court**, **2011** (**Fact sheet**). **Washington**, **DC**: **U.S**. **Department of Justice**, **Office of Justice Programs**, **Office of Juvenile Justice and Delinquency Prevention**. Retrieved from http://www.ojjdp.gov/ pubs/248409.pdf
- Jalbert, S. K., Rhodes, W., Flygare, C., & Kane, M. (2010). Testing probation outcomes in an evidence-based practice setting: Reduced caseload size and intensive supervision effectiveness. **Journal of Offender Rehabilitation**, 49, 233-253. doi:10.1080/10509671003715987
- James, C., Stams, G. J. J., Asscher, J. J., De Roo, A. K., & van der Laan, P. H. (2013). Aftercare programs for reducing recidivism among juvenile and young adult offenders: A meta-analytic review. **Clinical Psychology Review**, 33, 263-274. doi:10.1016/j. cpr.2012.10.013
- Laura S. Abrams, Matthew L. Mizel, Viet Nguyen & Aron Shlonsky (2014) JuvenileReentry and Aftercare Interventions: Is Mentoring a Promising Direction?, **Journal of Evidence-BasedSocial Work**, 11:4, 404-422

Lipsey, M. W. (2009). The primary factors that characterize effective interventions with juvenile offenders: A meta-analytic overview. **Victims & Offenders**, 4, 124-147. doi:10.1080/15564880802612573

- Petersilia, J. (2004). What works in prisoner reentry? Reviewing and questioning the evidence. **Federal Probation**, 68, 4-8.
- Rasheed B. Ibrahim, Ismail A. Nasirudeen, Monsurat Isiaka. (2020) Juvenile Delinquency: The Role of Bystanders and Enablers,

International Journal of Scientific and Research Publications, 10 (6,) 857 – 865

- Sherri, S. (2020) A Bad Combination": Lived Experiences of Youth Involved in the Foster Care and Juvenile Justice Systems, **Child and Adolescent Social Work Journal** (2021) 38:583–597 https://link.springer.com/article/10.1007%2Fs10560-020-00693-1
- Walker, S. C., Lyon, A. R., Aos, S., & Trupin, E. W. (2017). The consistencies and vagaries of the Washington State Inventory of evidence-based practice: The definition of "evidence-based" in a policy context. **Administration and Policy in Mental Health and Mental Health Services Research**, 44(1), 42–54.
- Weaver, Robert D., and Derek Campbell. 2015. "Fresh Start: A Meta-Analysis of Aftercare Programs for Juvenile Offenders." **Research on Social Work Practice** 25(2): 201–12